

فالمهم طلب التصديق الـ انتقاد النسب واذا عاذ له وقوع نسبة تامة بين الشيئين
كقولك قام زيد في الجملة الفعلية وازيد قائم في الاسمية او طلب التصور اي اذ كان غير النسبة
كقولك في طلب تصور السيد اديس في الانا وام عسيل على حصول شي في الانا لما
لتعيينه وفي طلب تصور السيد في الحامية وتبينك ام في الوقع على يكون السيد في واد
من الحامية والوقع طالب التعيين ذلك لهذا اني وجمي المهمة لطلب التصور ليعني في طلب
تصور الفاعل ازيد قائم كما قيل معلوم لم يخرج في طلب تصور الفاعل ازيد قائم
تبعه على اذ استقامت وذلك ان التعيين يستدعي حصول التصديق بنفس المشي فيكون معل
لطلب حصول الفاعل معينا مع الفاعل ازيد قائم في الازيد قائم في المثال والمسي على غير المثال
معها بل هو بالاعمال في الخبر اذا كان الشك في نفس الفعل مع الضرب الصادر في الحيات
الواقع على زيد واددت بالاستفهام ان وجوده فيكون طلب التصديق فيكون ان يكون
تصور المسئولين تعلم انهما في الشك في طلب الحيات بل يكون لا تعرف ان يهرب او
الرام والفاعل في الشك اذا كان الشك في الضارب والمعقول في الازيد
خربت اذا ان الشك في الضروب وكذا قياس ساير المتعلقات ومثل طلب التصديق
ويجوز لكل على الجملة في حصول قام زيد ومثل عروقات اذا كان المطلوب حصول
شئ من القيام لزيد والتصور لزيد والعقول لغيره او لغيره اي الاختصاص بها بطلب التصديق
في حصول زيد قائم في قول ان وقوع المفرد سناد ليا بما ان ام متصله وهي لطلب تعيين احد
الاشياء من العلم بثبوت احد الحكم معلما فيكون لطلب الحكم ولو قلت معل زيد قائم بدون

تعمد
الاشياء
في الازيد
قائم في الازيد
قائم في الازيد
قائم في الازيد

يقع
في الازيد
قائم في الازيد
قائم في الازيد

يتبع واعتبر بالجمع ولهذا ايضا قيل في ان التصديق يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون مثل لطلب حصول الفاعل مع قوله ان التصديق يستدعي حصول التصديق
معل بخلافه او يكون التعيين لا يخصص بكه خلاف الظاهر ومن زيد ازيد قائم
لا يخرج لوجوده في المسمى زيد اي مل خبرت زيدا حرة ووجد السلك في جمع مثل لطلب
الوقوع لان التعيين يستدعي حصول التصديق العمل كما سبق من مذنب من ان العمل بنفس
عرفه لجان دخل بدل من الضربة عرف فلام للخصص بل قوله المالك ان العمل
معل لزيد عرف لان تعين المظهر المعرفة ليس للخصص بل قوله المالك ان العمل
لا بنفس الفعل مع انه يتبع بالجمع الحاة وفيه منظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لانه ان يخرج
بمثل اخرى وعلا غيرة اي غير السلك في خبرها المتبع على الجلع عرف ومثل زيد عرف ان معل
عن صدق الاصل واصل امثل والترك المهمة قبلها للمهمة وجرم باي اهتمام فاقبت تمام
المهمة وقد طلبت عليها في الاستفهام ووقد من خواص الاعمال كذا ما من معناه وانما المخرج
معل زيد قائم لانها اذا لم تر العمل في خبرها ونبئت عنه ونسبت خلاف فاذا رايت قائمها يزكرت
الهمزة وحكت الى اللب المألوف فلم يرض بافتراق الاسم بينهما وسي ان حمل المضاف
بالاستقبال على الوضع كالسجين وسوف فلا يصح خبر زيد اي ان يكون القرب واقعا في
الحال عما فيه عرف فاس قوله ويوحك كما يصح اقرب زيد اي هو احق قصد الى انفعال الفعل
الواقع في الحال من ان ينفذ ان يكون بل يخصص المضاف بالاستقبال فلا يصح لانفطار
النسب الواقعة في الحال خلاف المهمة وقول ان فان يكون الضرب واقعا في الحال يعلم ان هذا الاستسقاء

يعنونه الظاهر ان بل خبرت
زيد واقرب لكونه بقوله المالك
انفصال الفعل المعتبر بالضمير

ارادت ان تعطفها
بما يطبقها
والاشياء
في الازيد
قائم في الازيد
قائم في الازيد